

قطاع البنوك السعودي

التقرير الربعي | الربع الأول ٢٠٢٥



استمرار نمو الأرباح بمعدل من خانتين، مدعوماً بتحسين العائد من الفوائد والدخل من الرسوم وانخفاض المخصصات



فهد قرشي، CFA

+٩٦٦ ١١ ٢٢٥٦٣١٥

f.irfan@aljziracapital.com.sa



حقق قطاع البنوك السعودي في الربع الأول ٢٠٢٥ أرباحاً قياسية عند ٢٢,٢ مليار ريال سعودي، ارتفاعاً عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٩,٤٪ عن الربع السابق. حققت ٧ بنوك من أصل ١٠ بنوك درجة أرباح أعلى من متوسط التوقعات. ارتفع الربح قبل المخصصات للقطاع في الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٤,٥٪. جاء نمو صافي الربح نتيجة تحسن صافي إيرادات الفوائد في الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١١,١٪ إلى ٢٩,٦ مليار ريال سعودي، بدعم من ارتفاع القروض والاستثمارات خلال نفس الفترة بنسبة ١٦,٥٪ و ١٤,٨٪ على التوالي. انخفض هامش صافي الفوائد للقطاع خلال الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١١ نقطة أساس إلى ٣,٠٤٪. ارتفع صافي القروض والتسهيلات عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٦,٥٪ و ٥,٤٪ عن الربع السابق. إجمالاً، ارتفع المتوسط الشهري لقروض الرهن العقاري خلال الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٢٥,٦٪ إلى ٩,٣ مليار ريال سعودي مقابل ٧,٤ مليار ريال سعودي في الربع الأول ٢٠٢٤. ارتفع إجمالي الودائع خلال الربع عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٦,٥٪ و ٤,٠٪ عن الربع السابق إلى ٢,٧٩٠ مليار ريال سعودي. تراجعت حصة الودائع تحت الطلب خلال الربع عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٥٩ نقطة أساس (انخفاض ١٠١ نقطة أساس عن الربع السابق) إلى ٥٧,٢٪. ارتفع معدل القروض إلى الودائع النظامي خلال الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٤٢٣ نقطة أساس بينما انخفض عن الربع السابق بمقدار ٥٥ نقطة أساس إلى ٨٢,٧٪، يرجع انخفاض معدل القروض إلى الودائع النظامي عن الربع السابق إلى إصدارات الصكوك والتي تستمر ضمن الحد النظامي المسموح به. تحسن معدل القروض المتعثرة في القطاع خلال الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١٨ نقطة أساس و ٣ نقاط أساس عن الربع السابق إلى ٢٤,١٪، فيما انخفض معدل التغطية عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٣٩٦ نقطة أساس و ٤٧٠ نقطة أساس عن الربع السابق ليصل إلى ١٢٦,٩٪. تراجعت تكلفة المخاطر في الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١٣ نقطة أساس و ٢ نقطة أساس عن الربع السابق إلى ٢٦ نقطة أساس. تحسن معدل التكلفة إلى الدخل في القطاع خلال الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١٨٣ نقطة أساس (انخفاض ١٤٨ نقطة أساس عن الربع السابق) إلى ٢٩,٨٪ بسبب ارتفاع الربح التشغيلي خلال نفس الفترة بنسبة ١٢,٨٪ فيما ارتفعت المصاريف التشغيلية بنسبة ٦,٣٪.

ارتفاع صافي ربح قطاع البنوك إلى مستوى قياسي خلال الربع الأول ٢٠٢٥، بدعم من نمو صافي الدخل من الفوائد والدخل من غير التمويل وانخفاض مصاريف المخصصات: حقق قطاع البنوك السعودي في الربع الأول ٢٠٢٥ أرباحاً قياسية بقيمة ٢٢,٢ مليار ريال سعودي، ارتفاعاً عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٩,٤٪ و ٦,٣٪ عن الربع السابق. حققت ٧ بنوك من أصل ١٠ بنوك درجة أرباح أعلى من متوسط التوقعات، تصدرها كل من البنك السعودي الفرنسي والبنك الأهلي السعودي حيث تفوقا على التوقعات بنسبة ١٥,٤٪ و ٩,٩٪ على التوالي. في المقابل، سجل كل من بنك البلاد والبنك السعودي للاستثمار أكبر انخفاض عن توقعات السوق في الأرباح بنسبة ٤,٣٪ و ٢,٥٪ على التوالي. سجل مصرف الراجحي أعلى نمو في صافي الربح خلال الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٣٤,٠٪ بدعم من ارتفاع صافي الدخل من العمولات الخاصة خلال نفس الفترة بنسبة ٢٥,٧٪ والدخل من غير التمويل بنسبة ٣٢,٩٪ على الرغم من ارتفاع مصاريف التشغيل بنسبة ١٠,٣٪ و مخصصات القروض بنسبة ٢١,٠٪. في المقابل، سجل البنك السعودي الأول أدنى نمو في الأرباح عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٤,٥٪ نتيجة ارتفاع مخصصات القروض خلال نفس الفترة بنسبة ٧٥,٦٪.

استمرار نمو القروض بمعدل من خانتين وارتفاع كبير لإصدارات قروض الرهن العقاري في الربع الأول ٢٠٢٥: ارتفع صافي القروض عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٦,٥٪ و ٥,٤٪ عن الربع السابق. إجمالاً، ارتفع المتوسط الشهري لقروض الرهن العقاري خلال الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٢٥,٦٪ إلى ٩,٣ مليار ريال سعودي مقابل ٧,٤ مليار ريال سعودي في الربع الأول ٢٠٢٤. تصدر البنك السعودي للاستثمار والبنك السعودي الأول القطاع حيث حققا نمواً في القروض خلال الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٢٣,١٪ و ٢٢,٠٪ على التوالي. في المقابل، سجل بنك البلاد والبنك السعودي الفرنسي أقل نمو في القروض عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٨,٨٪ و ١٢,٧٪ على التوالي.

انخفاض حصة الودائع تحت الطلب في الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٥٩ نقطة أساس: ارتفع إجمالي الودائع خلال الربع عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٦,٥٪ و ٥,٤٪ عن الربع السابق إلى ٢,٧٩٠ مليار ريال سعودي. تراجعت حصة الودائع تحت الطلب خلال الربع عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٥٩ نقطة أساس (انخفاض ١٠١ نقطة أساس عن الربع السابق) إلى ٥٧,٢٪. سجل مصرف الإنماء أعلى نمو في الودائع للربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٥,٨٪، يليه البنك السعودي للاستثمار بنمو ١٥,٠٪ خلال الفترة ذاتها. في المقابل، سجل البنك الأهلي السعودي أكبر تراجع في الودائع بنحو ٤,٦٪، فيما تباطأ نمو الودائع لدى مصرف الراجحي بنحو ٤,٢٪. استمر تفوق كل من البنك الأهلي السعودي ومصرف الراجحي من حيث جودة الودائع خلال الربع الأول ٢٠٢٥ حيث سجلا أعلى وزن للودائع تحت الطلب عند ٧٤,٤٪ و ٦٧,٠٪ على التوالي.

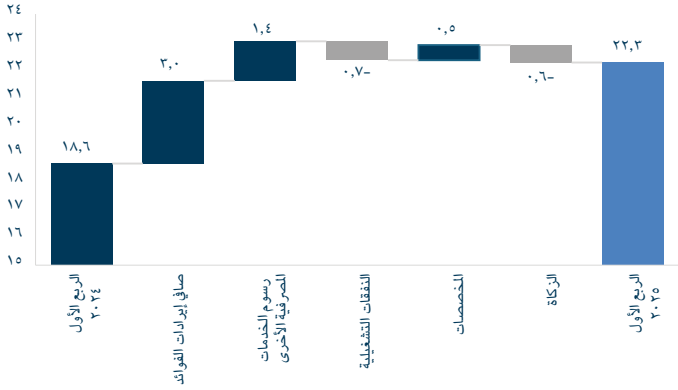
انخفاض معدل القروض إلى الودائع النظامي قليلاً فيما ارتفع معدل القروض إلى الودائع في الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع السابق: ارتفع معدل القروض إلى الودائع الطبيعي خلال الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنحو ٦٤٣ نقطة أساس و ٤٩ نقطة أساس عن الربع السابق إلى ١٠٦,٥٪، كما ارتفع معدل القروض إلى الودائع النظامي خلال الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٤٢٣ نقطة أساس، لكنه انخفض عن الربع السابق بمقدار ٥٥ نقطة أساس إلى ٨٢,٧٪. يرجع انخفاض معدل القروض إلى الودائع النظامي عن الربع السابق إلى إصدارات الصكوك والتي تستمر ضمن الحد النظامي المسموح به.

استمرار تحسن جودة أصول الائتمان والكفاءة التشغيلية في القطاع: تحسن معدل القروض المتعثرة في القطاع خلال الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١٨ نقطة أساس و ٣ نقاط أساس عن الربع السابق إلى ٢٤,١٪، فيما انخفض معدل التغطية عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٣٩٦ نقطة أساس و ٤٧٠ نقطة أساس عن الربع السابق ليصل إلى ١٢٦,٩٪. تراجعت تكلفة المخاطر في الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١٣ نقطة أساس و ٢ نقطة أساس عن الربع السابق إلى ٢٦ نقطة أساس. استمر مصرف الراجحي في تصدر القطاع من حيث جودة الأصول، حيث انخفض معدل القروض المتعثرة عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٣ نقاط أساس إلى ٠,٧٥٪، فيما يستمر البنك السعودي الأول بتسجيل أعلى معدل للقروض المتعثرة في القطاع خلال الربع الأول ٢٠٢٥ عند ٢,٨٪ على الرغم من التحسن الكبير بانخفاضه ٥٨ نقطة أساس عن الربع المماثل من العام السابق. تحسن معدل التكلفة إلى الدخل في القطاع خلال الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١٨٣ نقطة أساس (انخفاض ١٤٨ نقطة أساس عن الربع السابق) إلى ٢٩,٨٪ بسبب ارتفاع الربح التشغيلي خلال نفس الفترة بنسبة ١٢,٨٪ فيما ارتفعت المصاريف التشغيلية بنسبة ٦,٣٪. جاء نمو الربح التشغيلي بدعم ارتفاع صافي الدخل من الفوائد عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١١,١٪ ونمو في الدخل غير المحقق للربح بنسبة ١٩,١٪.





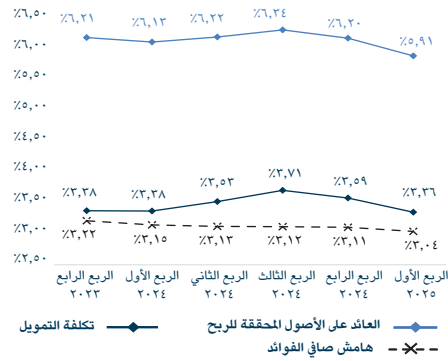
شكل ١: محركات نمو صافي الربح (مليون ريال سعودي)



المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

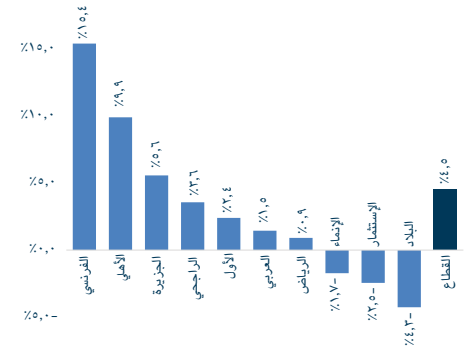
ارتفاع صافي ربح قطاع البنوك إلى مستوى قياسي خلال الربع الأول ٢٠٢٥، بدعم من نمو صافي الدخل من الفوائد والدخل من غير التمويل وانخفاض المخصصات: حقق قطاع البنوك السعودي في الربع الأول ٢٠٢٥ أرباحاً قياسية بقيمة ٢٢,٣ مليار ريال سعودي، ارتفاعاً عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٩,٤٪ و ٦,٣٪ عن الربع السابق. حققت ٧ بنوك من أصل ١٠ بنوك مدرجة أرباحاً أعلى من متوسط التوقعات، تصدرها كل من البنك السعودي الفرنسي والبنك الأهلي السعودي حيث تفوقا على التوقعات بنسبة ١٥,٤٪ و ٩,٩٪ على التوالي. في المقابل، سجل كل من بنك البلاد والبنك السعودي للاستثمار أكبر انخفاض عن توقعات السوق في الأرباح بنسبة ٤,٣٪ و ٦,٥٪ على التوالي. ارتفع الربح قبل المخصصات للقطاع في الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٤,٥٪. جاء نمو الأرباح بدعم من تحسن صافي الدخل من الفوائد في الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١١,١٪ إلى ٢٩,٦ مليار ريال سعودي، بدعم من ارتفاع القروض والاستثمارات خلال نفس الفترة بنسبة ١٦,٥٪ و ١٤,٨٪ على التوالي (ارتفع إجمالي الأصول المحققة للربح في الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٥,٩٪). انخفض هامش صافي الفوائد للقطاع خلال الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١١ نقطة أساس إلى ٣,٠٤٪. استمرت قوة نمو الدخل من غير التمويل خلال الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٩,١٪. ارتفعت المصاريف التشغيلية عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٦,٣٪، بينما انخفض معدل التكلفة إلى الدخل عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١٨٣ نقطة أساس إلى ٢٩,٨٪. انخفضت مخصصات القروض في الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٢٢,١٪ إلى ١,٩٤ مليار ريال سعودي، لتكون بذلك تكلفة المخاطر عند ٢٦ نقطة أساس مقابل ٣٩ نقطة أساس خلال الفترة المماثلة من العام السابق. بصفة عامة، تحسن العائد على حقوق المساهمين في القطاع خلال الربع الأول ٢٠٢٥ بمقدار ١٤٣ نقطة أساس إلى ١٦,١٪ بدعم من اتساع هامش صافي الدخل بمقدار ٣,١٨ نقطة مئوية عن الربع المماثل من العام السابق إلى ٥٧,٨١٪، مع ارتفاع معدل الرفع (الأصول إلى حقوق المساهمين عند ٧,٧٩ مرة مقابل ٧,٤١ مرة في الربع الأول ٢٠٢٤).

شكل ٤: انكماش هامش صافي الفوائد عن العام السابق بمقدار ١١ نقطة أساس



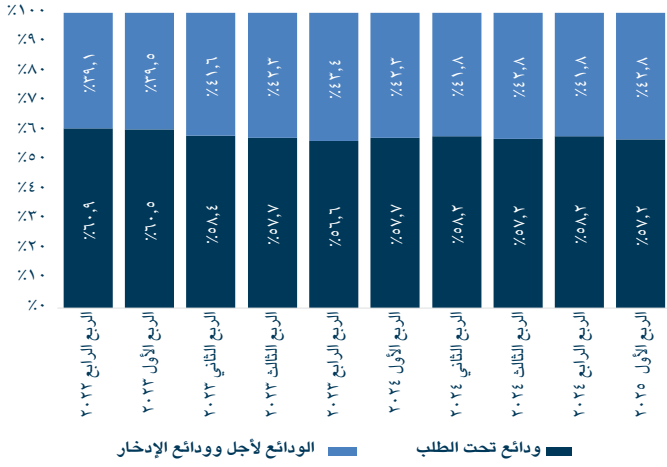
المصدر: تقارير الشركة، أبحاث الجزيرة كابيتال

الشكل ٣: صافي الربح الفعلي للربع الأول ٢٠٢٥ مقابل التوقعات



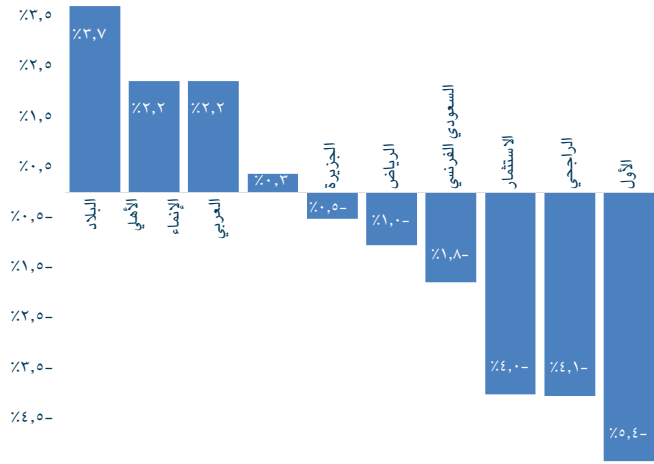


شكل ١١: ارتفاع نسبة الودائع تحت الطلب بمقدار ٥٩ نقطة أساس



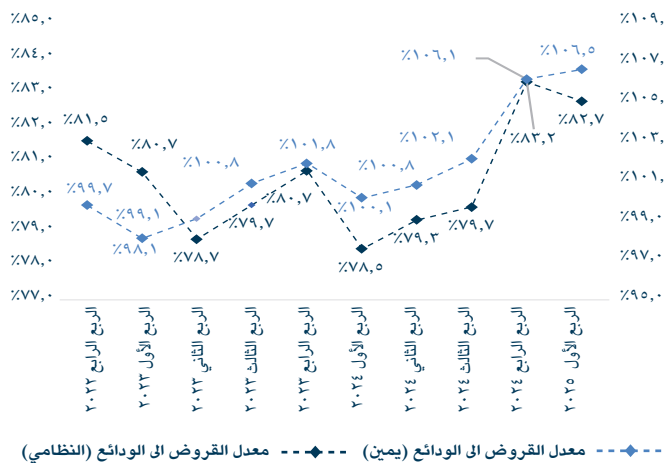
المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

الشكل ١٢: التغيير في الودائع تحت الطلب عن الربع السابق (نقطة أساس)



المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

شكل ١٣: انخفاض معدل القروض إلى الودائع من أعلى مستوياتها الأخيرة



المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

انخفضت نسبة الودائع تحت الطلب في الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٥٩ نقطة أساس: ارتفع إجمالي الودائع خلال الربع عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٦,٥٪ و ٤,٠٪ عن الربع السابق إلى ٢,٧٩٠ مليار ريال سعودي. تراجمت حصة الودائع تحت الطلب خلال الربع عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٥٩ نقطة أساس (انخفاض ١٠١ نقطة أساس عن الربع السابق) إلى ٥٧,٢٪.

سجل مصرف الإنماء أعلى نمو في الودائع للربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٥,٨٪، يليه البنك السعودي للاستثمار بنمو ١٥,٠٪ خلال نفس فترة المقارنة. في المقابل، سجل البنك الأهلي السعودي أكبر تراجع في الودائع بنحو ٤,٦٪، فيما تباطأ نمو الودائع لدى مصرف الراجحي بنحو ٤,٢٪.

استمر تفوق كل من البنك الأهلي السعودي ومصرف الراجحي من حيث جودة الودائع خلال الربع الأول ٢٠٢٥ حيث سجل أعلى وزن للودائع تحت الطلب عند ٧٤,٤٪ و ٦٧,٠٪ على التوالي. سجل البنك السعودي للاستثمار وبنك الجزيرة أدنى معدلات للودائع تحت الطلب في القطاع عند ٢٧,٥٪ و ٣١,٤٪ على التوالي.

سجل البنك السعودي الأول تحولا كبيرا من حيث نسب الودائع حيث تراجعت لديه نسبة الودائع تحت الطلب خلال الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع السابق إلى ٤٦,٠٪ وبمقدار ٥,٤ نقطة مئوية، يليه مصرف الراجحي الذي انخفضت نسبة الودائع تحت الطلب لديه عن الربع السابق بمقدار ٤,١ نقطة مئوية إلى ٦٧,٠٪. في المقابل، كان أعلى ارتفاع في الودائع تحت الطلب لدى كل من بنك البلاد والبنك الأهلي السعودي، حيث ارتفعت الودائع تحت الطلب عن الربع السابق لدى البلاد بمقدار ٣,٧ نقطة مئوية ولدى الأهلي بمقدار ٢,٢ نقطة مئوية إلى ٧٤,٤٪.

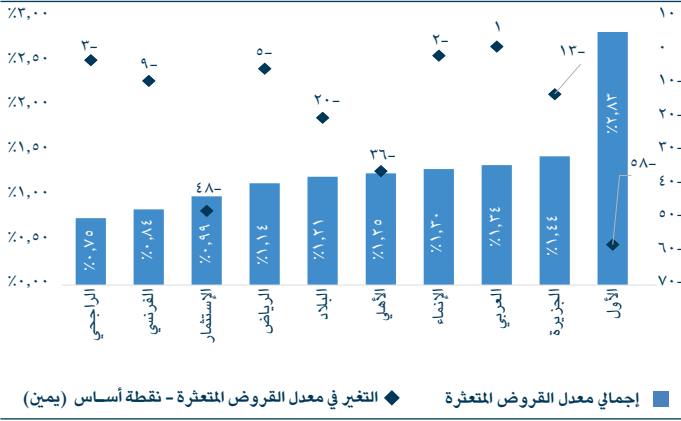
انخفاض معدل القروض إلى الودائع النظامي، فيما ارتفع معدل القروض إلى الودائع الطبيعي في الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع السابق: ارتفع معدل القروض إلى الودائع الطبيعي خلال الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنحو ٦٤٣ نقطة أساس و ٤٩ نقطة أساس عن الربع السابق إلى ١٠٦,٥٪، كما ارتفع معدل القروض إلى الودائع النظامي خلال الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٤٢٣ نقطة أساس، لكنه انخفض عن الربع السابق بمقدار ٥٥ نقطة أساس إلى ٨٢,٧٪. جاء ارتفاع معدل القروض إلى الودائع بسبب ارتفاع صافي القروض والتسهيلات خلال الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع السابق بنسبة ٥,٤٪ وارتفاع الودائع عن الربع السابق بنسبة ٤,٠٪. يرجع انخفاض معدل القروض إلى الودائع النظامي عن الربع السابق إلى إصدارات الصكوك والتي تستمر ضمن الحد النظامي المسموح به.

سجل مصرف الراجحي أعلى معدل قروض إلى الودائع عند ١١٤,٩٪، فيما سجل بنك البلاد أدنى معدل عند ٩٠,٧٪. سجل البنك الأهلي السعودي ومصرف الراجحي أكبر ارتفاع في معدل القروض إلى الودائع عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١٧,٥ نقطة مئوية و ١٤,٠ نقطة مئوية إلى ١١٢,٨٪ و ١١٤,٩٪ على التوالي. في المقابل، سجل بنك البلاد أكبر انخفاض في معدل القروض إلى الودائع بمقدار ١٧ نقطة أساس إلى ٩٠,٧٪.



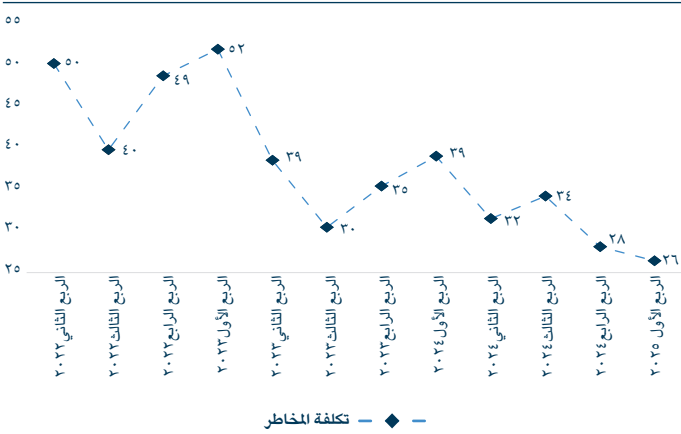


شكل ١٤: الراجحي والبنك السعودي الفرنسي يتصدران القطاع من حيث جودة الأصول



المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

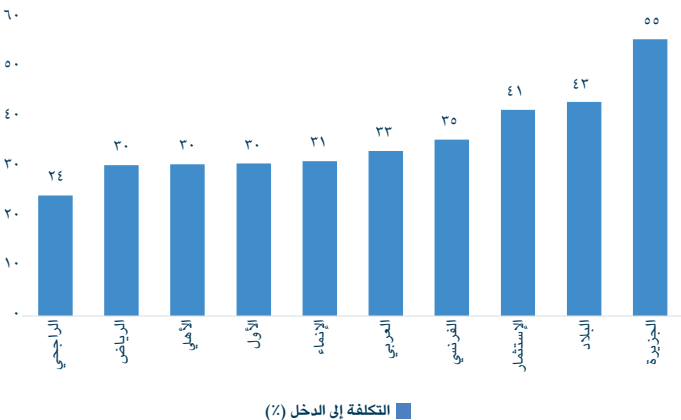
الشكل ١٦: تحسنت تكلفة المخاطر خلال الربع الأول ٢٠٢٥ إلى ٢٦ نقطة أساس



المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

تحسنت معدل التكاليف إلى الدخل في القطاع خلال الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١٨٣ نقطة أساس (انخفاض ١٤٨ نقطة أساس عن الربع السابق) إلى ٢٩,٨٪ بسبب ارتفاع الربح التشغيلي خلال نفس الفترة بنسبة ١٢,٨٪ فيما ارتفعت المصاريف التشغيلية بنسبة ٦,٣٪. جاء نمو الربح التشغيلي بدعم ارتفاع صافي الدخل من الفوائد عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١١,١٪ ونمو في الدخل غير المحقق للربح بنسبة ١٩,١٪.

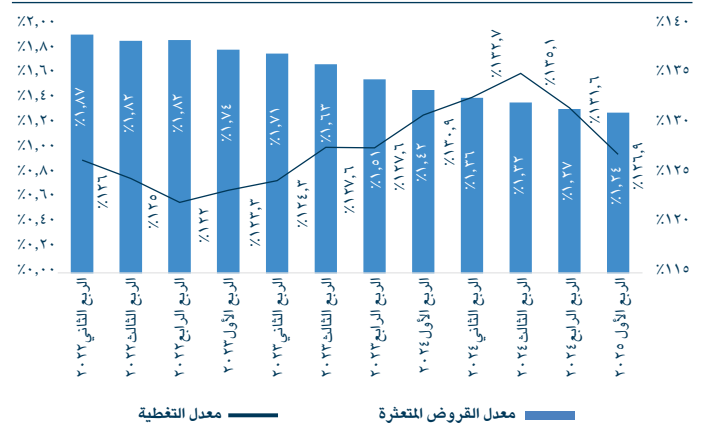
الشكل ١٨: معدل التكلفة إلى الدخل على نطاق البنوك



المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

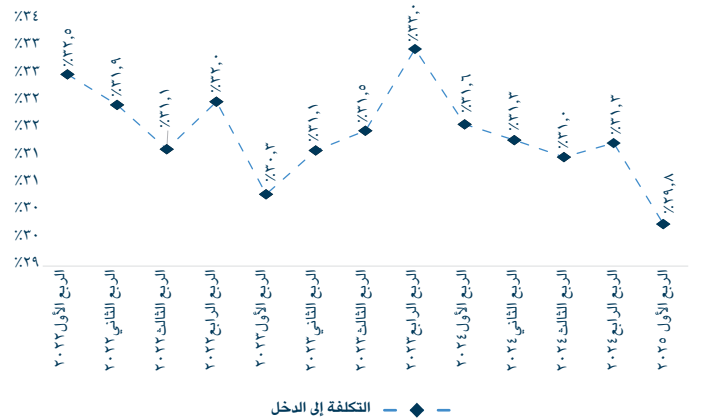
استمرار تحسنت جودة أصول الائتمان والكفاءة التشغيلية للقطاع: تحسنت معدل القروض المتعثرة في القطاع خلال الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١٨ نقطة أساس و٣ نقاط أساس عن الربع السابق إلى ١,٢٤٪، فيما انخفض معدل التغطية عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٣٩٦ نقطة أساس و٤٧٠ نقطة أساس عن الربع السابق ليصل إلى ١٢٦,٩٪. تراجمت تكلفة المخاطر في الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١٣ نقطة أساس و٢ نقطة أساس عن الربع السابق إلى ٢٦ نقطة أساس. استمر مصرف الراجحي في تصدر القطاع من حيث جودة الأصول، حيث انخفض معدل القروض المتعثرة عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٣ نقاط أساس إلى ٠,٧٥٪، فيما يستمر البنك السعودي الأول يمتلك أعلى معدل للقروض المتعثرة في القطاع خلال الربع الأول ٢٠٢٥ عند ٢,٨٪ على الرغم من التحسن الكبير بانخفاضه ٥٨ نقطة أساس عن الربع المماثل من العام السابق.

الشكل ١٥: المزيد من تحسنت جودة الأصول



المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

شكل ١٧: معدل التكاليف إلى الدخل

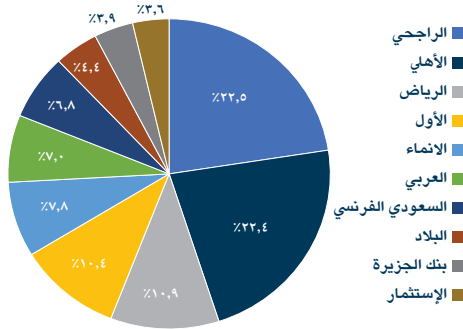


المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال



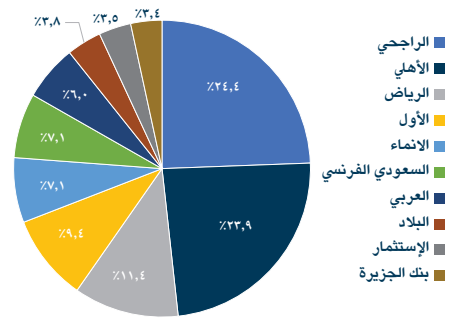


الشكل ٢٠: الحصة السوقية للودائع



المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

الشكل ١٩: الحصة السوقية للقروض



المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

الحصة السوقية للودائع: تصدر مصرف الراجحي الحصة السوقية للودائع في الربع الأول ٢٠٢٥ عند ٢٣,٥٪، انخفاضاً عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٣٧ نقطة أساس. سجل مصرف الإنماء وبنك الرياض أكبر ارتفاع في الحصة السوقية للودائع في الربع الأول ٢٠٢٥ بمقدار ٦٧ نقطة أساس و ٦١ نقطة أساس على التوالي عن الربع المماثل من العام السابق، فيما سجل البنك الأهلي السعودي ومصرف الراجحي أكبر انخفاض في الحصة السوقية بمقدار ٢٤٦ نقطة أساس و ٣٧ نقطة أساس على التوالي خلال نفس الفترة. ارتفعت حصة البنوك الإسلامية من إجمالي الودائع في الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٤٢ نقطة أساس إلى ٣٤,٨٪ حيث تصدر مصرف الراجحي بحصة سوقية ٢٢,٥٪.

الحصة السوقية للقروض: تصدر مصرف الراجحي حصة سوقية للقروض ٢٤,٤٪ في الربع الأول ٢٠٢٥، ارتفاعاً بمقدار ٤٤ نقطة أساس عن الربع المماثل من العام السابق. سجل كل من مصرف الراجحي والبنك السعودي الأول أكبر ارتفاع في الحصة السوقية للائتمان في الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٤٤ نقطة أساس و ٤٢ نقطة أساس إلى ٢٤,٤٪ و ٩,٤٪ على التوالي، فيما سجل البنك الأهلي السعودي وبنك البلاد أكبر انخفاض في الحصة السوقية للقروض عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٧٥ نقطة أساس و ٢٧ نقطة أساس إلى ٢٣,٩٪ و ٣,٨٪ على التوالي. ارتفعت حصة البنوك الإسلامية من إجمالي القروض في الربع الأول ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١٤ نقطة أساس إلى ٣٥,٣٪، حيث كانت الحصة الأكبر لمصرف الراجحي بنسبة ٢٤,٤٪.

الجدول ١: جدول عوائد البنوك في القطاع خلال الربع الأول ٢٠٢٥

تكلفة المخاطر (نقطة أساس) CoR (bps)	نسب الأصول المتداولة CA ratio	التكلفة إلى الدخل (Cost to income)	تكلفة التمويل (Cost of funds)	العائد على الأصول المحققة للربح (RoEAs)	هامش صافي الربح (NIMs)	العائد على حقوق المساهمين (RoE)	
١٩	٦٤,٠	٤٢,٦	٣,٢	٦,٠	٣,٠	١٧,٢	البلاد
٤٣	٤٧,٥	٣٠,٩	٣,٢	٦,٣	٣,٤	١٨,٦	الإنماء
٢٨	٦٧,٠	٢٤,٠	٢,٩	٥,٧	٣,٠	٢١,٨	الراجحي
٤٦	٥١,٢	٣٢,٩	٣,٢	٦,٤	٣,٢	١٣,٥	العربي
٤١	٣١,٤	٥٥,٢	٤,٣	٦,١	١,٨	٩,٧	الجزيرة
٥١	٤١,٦	٣٥,٢	٣,٧	٦,٤	٢,٧	١٢,٢	السعودي الفرنسي
٣٩	٤٨,٩	٣٠,١	٣,٢	٦,٣	٣,١	١٧,٠	الرياض
٢٠	٤٦,٠	٣٠,٤	٣,١	٥,٨	٢,٨	١٣,٣	الأول
٢٤	٢٧,٥	٤١,١	٤,١	٦,٧	٢,٦	١٣,٤	الاستثمار
٣	٧٤,٤	٣٠,٢	٣,٥	٦,٠	٢,٥	١٣,٢	الأهلي

المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة





رئيس إدارة الأبحاث - الأوراق المالية

جاسم الجبران

+٩٦٦ ١١ ٢٢٥١٢٤٨

j.aljabran@aljaziracapital.com.sa

تعد شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) الذراع الاستثماري لبنك الجزيرة، وهي شركة سعودية مساهمة مغلقة متخصصة في أعمال الأوراق المالية، ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها. تعمل الجزيرة كابيتال تحت إشراف هيئة سوق المال السعودية. لقد تم ترخيص الشركة من قبل هيئة سوق المال لتقديم خدمات التعامل في أعمال الأوراق المالية بصفة أصيل و وكيل والتعهد بالتغطية وخدمات الإدارة والحفظ والترتيب وتقديم المشورة. إن الجزيرة كابيتال استمرارية لقصة نجاح طويلة في سوق الأسهم السعودية حافظت خلالها لسنوات عدة على الريادة والتي نطمح بمواصلتها عن طريق التطوير المستمر لخدماتنا، ومن خلال فتح آفاق تداول جديدة لعملائنا الكرام للوصول لأسواق الأوراق المالية الإقليمية والعالمية.

١. زيادة المراكز: يعني أن السهم يتم تداوله حالياً بسعر أقل من السعر المستهدف له لمدة ١٢ شهراً. والأسهم المصنفة "زيادة المراكز" يتوقع أن يرتفع سعرها بأكثر من ١٠٪ عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر الأثني عشر المقبلة.
٢. تخفيض المراكز: يعني أن السهم يتم تداوله حالياً بسعر أعلى من السعر المستهدف له لمدة ١٢ شهراً. والأسهم المصنفة "تخفيض المراكز" يتوقع أن ينخفض سعرها بأكثر من ١٠٪ عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر الأثني عشر المقبلة.
٣. محايد: يعني أن السهم يتم تداوله في نطاق قريب من السعر المستهدف له لمدة ١٢ شهراً. والسهم المصنّف "محايد" يمكن أن يتراوح سعره زائد أو ناقص ١٠٪ عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر الأثني عشر المقبلة.
٤. التوقف عن التغطية (SR/RH): يعني أن التصنيف معلق بانتظار مزيد من التحليل بسبب وجود تغيير جوهري في أداء الشركة التشغيلي/المالي، أو تغيير ظروف السوق أو أية أسباب أخرى خاصة بشركة الجزيرة للأسواق المالية.

إفصاحات وإقرارات وإخلاء المسؤولية

إن الغاية من إعداد هذا التقرير هي تقديم صورة عامة عن الشركة أو القطاع الاقتصادي أو الموضوع الاقتصادي محل البحث، وليس الهدف تقديم توصية ببيع أو شراء أو الاحتفاظ بأية أوراق مالية أو أصول أخرى. بناءً على ما سبق، لا يأخذ هذا التقرير بعين الاعتبار الظروف المالية الخاصة بكل مستثمر ومدى قابليته / رغبته بتحمل المخاطر المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى، وبالتالي قد لا يكون مناسباً لجميع العملاء باختلاف أوضاعهم المالية وقدرتهم ورغبتهم في تحمل المخاطر. يفضل عموماً أن يقوم المستثمر بأخذ المشورة من عدة جهات ومصادر متعددة عندما يتعلق الأمر بالقرارات الاستثمارية وأن يدرس تأثير هذه القرارات على وضعه المالي والقانوني والضريبي وغيره قبل الدخول بهذه الاستثمارات و تصفيتهما جزئياً أو كلياً. إن الأوراق المالية والمتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية ذات طبيعة متغيرة وقد تشهد تقلبات مفاجئة بدون سابق إنذار، لذلك قد يتعرض المستثمر في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى لمخاطر وتقلبات غير متوقعة. جميع المعلومات والآراء والتوقعات والقيم العادلة أو الأسعار المستهدفة الواردة في التقرير مستقاة من مصادر تعتقد شركة الجزيرة للأسواق المالية بأنها موثوقة، لكن لم تقم شركة الجزيرة للأسواق المالية بتفنيدها هذه المعلومات بشكل مستقل، لذلك قد يحدث أن تكون هذه المعلومات مختصرة وغير كاملة، وبناءً عليه تعتبر شركة الجزيرة للأسواق المالية غير مسؤولة عن مدى دقة أو صحة المعلومات والتوقعات المبينة عليها الواردة في التقرير ولا تتحمل أية مسؤولية عن أية خسارة مادية أو معنوية قد تحدث بسبب استخدام هذا التقرير أو أجزاء منه. لا تقدم شركة الجزيرة للأسواق المالية أية ضمانات بخصوص التوقعات أو الأسعار العادلة أو الأسعار المستهدفة أو الأرقام الواردة بالتقرير وجميع التوقعات والبيانات والأرقام والقيم العادلة والأسعار المستهدفة قابلة للتغيير أو التعديل بدون إشعار مسبق. الأداء السابق لأي استثمار لا يعتبر مؤشراً للأداء المستقبلي. تقديرات السعر العادل أو السعر المستهدف والتوقعات والتصريحات بخصوص الآفاق المستقبلية الواردة بالتقرير قد لا تحصل فعلياً. قد ترتفع أو تنخفض قيمة الأسهم أو الأصول المالية الأخرى أو العائد منها. أي تغيير في أسعار العملات قد يكون له أثر إيجابي أو سلبي على قيمة/عائد السهم أو الأوراق المالية الواردة في التقرير. بعض الأوراق المالية قد تكون بطبيعتها قليلة السيولة / التداول أو تصبح كذلك بشكل غير متوقع في ظروف معينة وهو ما قد يزيد المخاطرة على المستثمر. قد تطبق رسوم على الاستثمارات في الأسهم. الجزيرة كابيتال أو موظفيها أو أحد أعضاء مجلس إدارتها أو أكثر من الشركات التابعة أو عملائها قد يكون لهم استثمارات في الأوراق المالية أو الأصول المشار إليها في هذا التقرير. تم إعداد هذا التقرير بشكل منفصل ومستقل من قبل إدارة الأبحاث في شركة الجزيرة للأسواق المالية ولم يتم إطلاع أي أطراف داخلية أو خارجية قد يكون لها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في محتويات هذا التقرير قبل النشر، ما عدا أولئك الذين يسمح لهم مركزهم الوظيفي بذلك، و/أو الأطراف الذين التزموا باتفاقية الحفاظ على سرية المعلومات مع الجزيرة كابيتال. لا يسمح بنسخ هذا التقرير أو أي جزء منه للتوزيع لأي جهة سواء داخل أو خارج المملكة العربية السعودية بدون الحصول إذن خطي مسبق من شركة الجزيرة للأسواق المالية. على الأفراد والجهات المتلقية لهذا التقرير الالتزام بهذه القيود، والقبول بهذا التقرير يعني قبول الالتزام بالقيود السابقة.